تدبير المخاطر بالمغرب : أولويات مستعجلة

عبد الإله سطي
باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري.

يعد المغرب أحد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأكثر تعرضا لمخاطر الكوارث والتغيرات المناخية والطبيعية، إذ تعاني المملكة من خسائر سنوية متوسطة تبلغ أكثر من 7.8 مليار درهم، أي بمعدل 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الكوارث الطبيعية. وبالمثل، فإن أكثر من 30% من السكان المغاربة و33% من الناتج المحلي الإجمالي يتعرضون لخطرين طبيعيين على الأقل: الجفاف والفيضانات، هذا الأخير يتربع على قائمة الكوارث الطبيعية بالمغرب، حيث تقدر خسائره بأكثر من 400 مليون دولار في السنة، مقابل 300 مليون في حالات الجفاف . في هذا الباب سجلت مجموعة من التقارير أن الكوارث الكبرى بالمغرب قد تضاعفت أربع مرات تقريبا ما بين سنة 1980 وسنة 2000، وبإثنين وعشرين مرة ما بين سنة 2000 وسنة 2019.

هذه الأرقام تسائل وبإلحاح السياسات الحكومية حول تدبير المخاطر والكوارث الناتجة عن التقلبات المناخية والطبيعية (الزلازل والفيضانات والجفاف وموجات الحر والبرد) من جهة، وعن المخاطر الناتجة عن الأوبئة والأمراض المعدية والتي يكون مصدرها انتقال أنواع الفيروسات المهددة لحياة المواطنين من جهة ثانية، كفيروس إنفلونزا الخنازير، وإنفلوزنا الطيور، ثم فيروس كورنا كوفيد-19 المنتشر مؤخرا، والذي خلف بدوره عددا لا يستهان به من الضحايا على المستوى العالمي، مما حذا بمنظمة الصحة العالمية لاعتباره كجائحة دولية.

فبالرغم من المبادرات التي اتخذتها الحكومة المغربية، من أجل التوصل إلى تقدير أفضل للتهديدات الناتجة عن المخاطر الطبيعية المفاجئة، من خلال رصد استثمارات مالية مهمة خلال العقدين الأخيرين لبلورة مخططات وطنية لتدبير المخاطر. إذ سهرت الحكومة المغربية منذ سنة 2000، على إطلاق مجموعة من المبادرات لتحسين فهم المخاطر الحرجة في البلاد، بما في ذلك تقييم مخاطر الزلازل، وتقييم مخاطر الفيضانات وتقييم وطني لاحتواء مخاطر الكوارث.

ومن جهة أخرى قامت الحكومة بإعادة فتح الصندوق الوطني لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية، كأداة تمويل طارئة في مرحلة لاحقة، للتخفيف من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية على المستوى المحلي. أما بخصوص الاستجابة لحالات الطوارئ، فإن الحكومة أقامت مركز وطني لليقظة والتنسيق، مهمته الأساسية التأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية المحتملة على المغرب.

تثمينا لهذه التدابير الاحترازية، اتجه المغرب منذ سنة 2016 إلى إصدار القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية الوقائع الكارثية، وتمثلت إحدى نتائجه في إنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية كنظام مؤسساتي، غايته تغطية مخاطر الوقائع الكارثية وتنظيم تدبير عملية تعويض المتضررين.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا لما قد تخلفه هذه الكوارث من تداعيات مجتمعية واقتصادية على الساكنة، وعلى مردودية السياسات العمومية في شتى المجالات الاجتماعية، أن هناك إشكالات عديدة لا زالت تعترض الحكومة المغربية، في إدارتها للمخاطر الطبيعية والصحية، فقد أظهرت التدابير المتخذة في مواجهة الفياضات المفاجئة وموجات البرد في بعض مناطق الأطلس، ثم الجفاف بالمناطق الفلاحية، فضلا عن ما خلفه انتشار فيروس كورنا المستجد بالمغرب مؤخرا، من تداعيات على مستوى الإجراءات الوقائية والبنيات التحتية الصحية لمواجهة الأزمة. أن تدبير المخاطر بالمغرب يحتاج إلى بناء نظام وطني ومؤسساتي لإدارة الأزمات المترتبة عن المخاطر والكوارث الطبيعية.

إذ يسجل في هذا الباب غياب استراتيجية وطنية شاملة، سواء للوقاية من المخاطر أو لتدبير الأزمات المترتبة عنها. فقد ظل تدخل الحكومات المتعاقبة على المغرب؛ مقتصرا على وضع مجموعة من المخططات القطاعية، في ظل غياب سياسة عامة واضحة المعالم في هذا الباب. وهو من المؤاخذات التي سجلها البنك الدولي على المغرب، معتبرا أن ممارسات إدارة المخاطر في المغرب، تتسم بالتشرذم المؤسسي ، ويغلب عليها نهج رد الفعل بالدرجة الأولى على إدارة المخاطر. كما هو الحال السائد في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، فمقاربة الحكومة المغربية لإدارة المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، لا زالت تعتمد على سياسة رد الفعل وليس الفعل الاستباقي، كما أن الاستجابة لهذه المخاطر تظل إلى درجة كبيرة استجابة قطاعية. حيث تفضي كل كارثة إلى بلورة برامج إجرائية جديدة بطبيعة استعجالية، في المنطقة المصابة، مما أدى إلى نهج غير متوازن في جميع أنحاء البلاد. بدلا من الاهتمام بتدابير الوقاية من المخاطر قبل حدوث الكارثة.

في ظل هذه الوضعية أضحى على الحكومة أن تسعى بشكل أساسي لتعزيز القدرة المالية للبلاد لإدارة تدبير التأثير السلبي للكوارث الطبيعية والمخاطر المترتبة عنها. بالإضافة إلى تحسين الإطار المؤسسي لتدبير هذه المخاطر، عبر الانتقال من ممارسة قطاعية صرفة إلى منطق استراتيجي مندمج.

كما أن الحكومة في حاجة إلى بلورة استراتيجية استباقية لإدارة مخاطر الكوارث، عبر إدماج مفهوم المخاطر بسياساتها العمومية. آخذتا بعين الاعتبار بشكل منهجي، مخاطر الكوارث ضمن استراتيجيتها ومخططاتها القطاعية في مجال الاستثمارات العمومية.

بالرغم من توفر المغرب على العديد من النصوص القانونية التي تعالج القضايا المتعلقة بتدبير الكوارث الطبيعية. لكن من الملاحظ أن هذه النصوص توضع فقط استجابة لظرفية استعجالية، دون أن توضع في إطار رؤية شاملة تؤسس لاستراتيجية منسجمة للوقاية ومكافحة الكوارث الطبيعية. مما يفرض التفكير في وضع قانون إطار خاص بالوقاية من المخاطر، يحدد بدقة السلطات المختصة في هذا المجال، وتسمية المتدخلين واختصاصات الهيئات المؤسساتية.

من جانب آخر الحكومة تظل مسؤولة على رفع مستوى الوعي بشأن التعرض للمخاطر لدى المواطنين، وكيفية التخفيف من الآثار المحتملة لذلك على المستوى المحلي.